

## دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات

### وأثره على تحقيق الميزة التنافسية

#### دراسة ميدانية

أ.م.د/ منال حامد فراج

أستاذ مساعد المحاسبة - المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق  
البريد الإلكتروني: drmanalhamed19@gmail.com

#### أولاً : مقدمة البحث

تزداد حدة المنافسة اليوم أكثر فأكثر في السوق، بحيث أصبح لا يعترف إلا بالمؤسسة المتفوقة والتميزة في مواجهة التحديات والمنافسة القوية والشديدة، بحيث تواجه المؤسسات المعاصرة وبدرجات كبيرة تحديات ومخاطر تهدد ليس فقط تحقيقها لأهدافها وغاياتها، بل تهدد وجودها في حد ذاته، وقد تكون مصادر الخطر في التطورات والتحويلات التي تصيب البيئة المحيطة بالمؤسسة ( البيئة الخارجية لها ) ، كما تتعرض المؤسسة المعاصرة أيضا لمخاطر نابعة من داخلها وتتمثل في تقادم تقنياتها وبقائها في نفس مستوى الأداء .

ويعيش العالم تغيرات سريعة ومتعددة نظرًا للمتطلبات الجديدة التي تفرضها العولمة وما صاحبها من تطورت على الصعيدين القانوني والاقتصادي، بحيث ظهر مفهوم حوكمة الشركات بقوة على السطح وأصبح يحتل مكانة الصدارة بالنسبة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية ، والحوكمة عبارة عن مجموعة القوانين والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز والتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات ، بما

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

يؤدي إلى ضمان تحقيق الأهداف والربحية والنمو للاقتصاد ولمؤسسات الأعمال، وبالتالي وجود آليات تؤثر على الأداء وعوامل تعزز من تقوية المؤسسة على المدى البعيد.

لذلك يعتبر النجاح الحقيقي للمؤسسة مرتبطا بشكل كبير على أداءها وقياس هذا الأخير يعتمد على مدى تطبيقها لآليات الحوكمة والسير في طريق الحوكمة، بحيث نجد فيها اتجاهين :اتجاه يهتم بالمحيط الخارجي للمؤسسة من خلال دراسة السوق واحتياجاته وكذلك رغبات العميل وتوجهات المنافسين، والاتجاه الآخر يركز على إمكانيات المؤسسة من كفاءات وموارد وغيرها. ورغم هذه الاختلافات المتواجدة في المحيطين الداخلي والخارجي للمؤسسة فإنها تجمع على حتمية إتباع طرق الحوكمة والعمل بآلياتها بحيث تكتسب المؤسسة من خلالها ميزة تنافسية.

#### ثانياً : طبيعة المشكلة

أن ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية ، وتزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع في حجم الشركات ، وانفصال الملكية عن الإدارة ، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والمشروعات .

وكل التغيرات والتفاعلات الاقتصادية الجديدة عرضت الشركات للمنافسة الشرسة ولقدر كبير من التذبذبات الرأس مالية، مما نتج عنه سوء الإدارة وانتشار الفساد ، وبدراسة أسباب فشل العديد من الشركات على مستوى العالم في الاعوام الاخيرة ، ظهر أن السبب هو إنتقار هذه الشركات إلى القواعد السليمة لإدارة هذه الشركات مما أدى إلى إتخاذ قرارات غير سليمة وسهولة التلاعب في الحسابات وغياب الرقابة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح .

ومع انفجار الازمة المالية أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى وضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تضمن توفير الرقابة الفعالة وارتفاع مستوى الأداء والتي تنظم العلاقة بين الادارة والملاك والتي تؤدي إلى حماية حقوق المساهمين تحت اسم حوكمة الشركات .

إن المجال التنافسي للمؤسسات الاقتصادية وخاصة الخدمية منها يتطلب اهتمام كبير من طرف الإدارة وادراك تام لها لاحتياجات السوق ورغبات العملاء وطبيعة السوق التي تنشط فيها، مما يلزمها تفعيل آليات إدارية كفؤة من أجل اتخاذ القرارات التي تستطيع من خلالها خلق ميزة تنافسية.

وقد ظهر مفهوم حوكمة الشركات لمعالجة مشاكل الوكالة والتي تهدف إلى إحكام الرقابة على سلوك الإدارة للتأكد من حماية حقوق جميع الاطراف مثل الإدارة والمستثمرين والدائنين ، وقد تزايدت أهمية حوكمة الشركات في السنوات الاخيرة وذلك لضمان جودة التقارير المالية ومنع حدوث الغش .

وتتلخص مشكلة البحث في وتوضيح دور حوكمة الشركات في إحكام الرقابة على أداء الشركات بهدف حماية أموال المستثمرين ، وتوضيح العلاقة بين دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية

والسؤال المطروح في تلك الدراسة هو :

- كيف يمكن تفعيل دور لجان المراجعة كإحدى آليات الحوكمة ؟
- وما هو الدور الذي يمكن أن تساهم به حوكمة لشركت لضمان تحقيق الميزة التنافسية ؟

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

### ثالثاً : أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- التعرف على مفهوم لجان المراجعة وأهداف تكوينها .
- دراسة وتحديد مفهوم وأهداف ومقومات الحوكمة .
- دراسة العلاقة بين لجان المراجعة وتفعيل عملية حوكمة الشركات.
- دراسة دور حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية .

### رابعاً : أهمية البحث

استحوذت قضية الحوكمة على اهتمام كبير في السنوات الأخيرة، إلا أن العمل بآلياتها لم يلق القدر الكافي من الاهتمام في المؤسسات الاقتصادية، خاصة من خلال التطورات التنافسية التي تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى الرفع من كفاءة وفعالية أداء المؤسسات بهدف تحقيق ميزة تنافسية ، بحيث تحاول آليات الحوكمة من توافيق المتطلبات الداخلية لمنظمة مع المتطلبات الخارجية لها مما يحسن من أداءها وبالتالي كسبها لميزة في السوق.

تستمد الدراسة أهميتها من عدة جوانب أهمها :

- حتمية الإهتمام بحوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.
- تحديد الانتشطة التي تمارسها لجان المراجعة تجاه تفعيل حوكمة الشركات .
- تطرق هذه الدراسة مجالاً خصباً حيث أن الكتابات في موضوع حوكمة الشركات في علاقتها بلجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية مازالت محدودة.

#### خامساً : فروض البحث

1- لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات .

2- لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء عينة الدراسة حول دور آليات حوكمة الشركات فى تحقيق الكفاءة الإدارية من أجل تحقيق ميزة تنافسية.

#### سادساً : منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج العلمى بشقيه الاستقرائى والاستنباطى حيث أعمدت الباحثة على المنهج الاستنباطى فى تكوين الإطار النظرى من خلال استقراء الدراسات السابقة ، بينما يتمثل المنهج الاستقرائى فى تجميع بيانات الدراسات الميدانية

#### سابعاً : خطة البحث

المبحث الأول : إطار عام للجان المراجعة .

المبحث الثانى : تحليل العلاقة بين لجان المراجعة وتفعيل حوكمة الشركات .

لمنحت لثالث : دور حوكمة الشركات فى تحقيق الميزة التنافسية .

المبحث الرابع : دراسة ميدانية .

#### ثامناً : الدراسات السابقة

تتناول الباحثة فى هذا الجزء من الدراسة استقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة فى مجال لجان المراجعة ، ودور تلك اللجان فى تفعيل حوكمة لشركت، وستعرض الباحثة بإيجاز للأهداف الرئيسية لكل دراسة ، وأهم النتائج التى توصلت إليها ، وتقويم الباحثة لنتائج كل منها .

## 1- الدراسات العربية

### - دراسة محمود الشواربي (2005)(1)

أستهدفت هذه الدراسة عرض وتقييم مبادئ الحوكمة وتفعيلها عن طريق المراجعة الداخلية ، وقد توصل البحث إلى أن المراجعة الداخلية عنصر رئيسي لتفعيل وتحسين تطبيق حوكمة الشركات ، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية .

### - دراسة مجدى محمد ( 2005)(2)

أستهدفت هذه الدراسة إلى إبراز آليات الحوكمة وأهمها لجان المراجعة وأثرها على جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ، وقد خلصت الدراسة إلى أن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دور محوري في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية .

### - دراسة مصطفى السعدنى (2005) (3)

أستهدفت الدراسة توضيح العلاقة بين المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات ، وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تؤدي دورا محوريا في تحسين الأداء الرقابي في الشركة ، وأن المراجعة الداخلية تؤدي دورا في تفعيل حوكمة الشركات .

### - دراسة أبو العزم ( 2006 ) (4)

أستهدفت توضيح دور لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات ، وقد خلصت الدراسة إلى أن لجنة المراجعة أحد آليات حوكمة الشركات ، كما وجدت الدراسة أن قواعد حوكمة الشركات تزيد من ثقة المجتمع في التقارير المالية .

- دراسة محمد عبده (2006) (5)

أستهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير بعض الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات والتي تتعلق بكل من : وجود ملاك كبار ، حجم واستقلال مجلس الادارة ، والقوانين التي تعمل في ظلها الشركات ، وقد خلصت الدراسة إلى أن النتائج تتفق مع التوقعات النظرية لتأثير متغيرات حوكمة الشركات على الأداء .

- دراسة محمد (2010) (6)

هدفت الدراسة الى التعرف على الصعوبات التي تواجه لجنة المراجعة عند قيامها بدورها تجاه الاطراف المختلفة بالهيئة المصرية في ظل تطبيق قواعد حوكمة الشركات ، وقد توصلت الدراسة الى نتائج منها أن عدم توافر الوعي الكافي من مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين بأهمية تكوين لجنة المراجعة يمثل صعوبة تؤثر في احكام الرقابة على المعلومات والقوائم المالية المنشورة .

- دراسة عوض ( 2017 ) (7)

تناولت هذه الدراسة لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات بالتطبيق على بيئة الاعال السعودية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في ظاهرة الاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الاخيرة خاصة لعد انهيار بعض الشركات العالمية الكبرى في مناطق مختلفة ، وقد هدفت هذه الدراسة الى القاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات من الناحية النظرية والتطبيقية والتعرف على اسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم الجديد بالتركيز على حالة المملكة السعودية ، وقد توصلت الى وجود التزام من قبل الشركات بقرار الهيئة العامة لسوق المال فيما يتعلق بتشكيل لجان المراجعة بها ، كما انه لا يوجد معايير لاختيار اعضاء لجنة المراجعة وبالتالي

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

امكانية وجود اعضاء غير ملمين بطبيعة عمل الشركة وعدم معرفتهم بتطبيقات وممارسات كل من المحاسبة والمراجعة .

## 2- الدراسات الاجنبية

### - دراسة ( Caranaa 2000 ) (8)

أستهدفت هذه الدراسة توصيف موقف الشركات من موضوع حوكمة الشركات وتقديم مجموعة من المقترحات نحو تطبيق أفضل للحوكمة في لشركت ، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات بما فيها الكبيرة تقرب من وصف الشركات المقفلة على عدد قليل من الملاك .

### - دراسة ( Dezoort and Salterio (2001) (9)

أستهدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفروق بين أعضاء لجنة المراجعة في دعم المراجع ، وقد خلصت الدراسة الى أن المراجع اذا ادرك أن لجنة المراجعة لا تستطيع فهم المسائل الفنية سيكون أقل ميلا للإشارة أو التقرير عن هذه المسائل .

### - دراسة ( Cohen Krishnamoorthy , and Wright (2002) (10)

أستهدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية المراجعة ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المراجعة هي المحرك الرئيسي للحوكمة ، وأن لجان المراجعة غير فعالة وتفتقر إلى القوة الكافية لتفعيل الحوكمة .

### - دراسة ( Cuervo 2002 ) (11)

أستهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الحوكمة المطبق في كل من أمريكا وبريطانيا وكندا ، وقد خلصت الدراسة إلى أن حل مشكلة الوكالة من خلال



تخطيط مكافآت الإدارة المرتبطة بالأداء مما يقرب الملاك والمديرين من بعض ، زيادة قوة مجلس الإدارة فى الرقابة على المديرين التنفيذيين .

- دراسة ( Crespi 2003 ) (12)

أستهدفت هذه الدراسة إستخدام النيات لحل مشكلة الوكالة ، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم آليات الحوكمة المستخدمة فى حل مشكلة الوكالة هما سوق العمل الادارى وسوق الاوراق المالية، حماية حقوق المستثمرين من خلال تطبيق قواعد القانون العام .

- دراسة ( Keinath and Walo , 2017 ) (13)

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بالمسؤوليات الاساسية للجنة المراجعة وبشكل خاص تسليط الضوء على دورها بالاشراف على اجراءات اعداد التقارير المالية ، وقد خلصت الدراسة الى ان لجنة المراجعة تودى دورًا فعالا بالاشراف على التقارير المالية والاشراف على التزام الشركة بالقوانين والانظمة .

- دراسة ( Caskey , J. , Nagar , ) (14)

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بالعوامل التى قد تؤثر فى الوظيفة الاشرافية للجنة المراجعة المتعلقة بإجراءات اعداد التقارير المالية والافصاح فى هذه التقارير وقد توصلت الدراسة الى سبب التواصل الفعال بين كل من لجنة المراجعة والمراجع الخارجى والادارة التى تسهم فى تحسين فعالية اجراءات التقارير المالية.

3-تحليل وتقييم الدراسات السابقة :

يلاحظ على الدراسات السابقة أنها تناولت بعض زوايا لجان المراجعة أو الحوكمة ، ولقد أنتهت الباحثة ببعض الملاحظات على تلك الدراسات توجزها الباحثة فيما يلي:

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

-تناولت إحدى الدراسات جوانب هامة في لجان المراجعة ، ومما يجدر الإشارة إليه أن تلك الدراسة تطرقت إلى أهمية لجان المراجعة وتشكيلها ، كما أوصت بعدة توصيات تم تطبيق بعضها في البيئة المصرية

4- عرضت دراسة مدخلاً مقترحاً لقياس فعالية لجان المراجعة ، وعلى الرغم من أن مجال تطبيق هذه الدراسة على بيئة المراجعة في المملكة العربية السعودية ، إلا أنها ألفت الضوء على جوانب كثيرة في لجان المراجعة ، يمكن الإسترشاد بها للعمل بموجبها في بيئة المراجعة المصرية

5- خلصت دراسة إلى أن إنشاء لجان المراجعة يستهدف زيادة مصداقية القوائم والتقارير المالية التي تعقدتها الإدارة للمساهمين . وأن البيئة المصرية بحاجة ماسة لتلك اللجان ، إلا أن الأمر يتطلب ضرورة الإعتماد على لائحة تحدد أهداف وصلاحيات وسلطات ومسئوليات تلك اللجان

6- خلصت دراسة أن جودة التقارير والقوائم المالية تتأثر بخمسة عوامل هي : مدى فعالية لجان المراجعة ، جودة إدارة المراجعة الداخلية ، مدى الإلتزام بتطبيق قانون مزاوله المهنة ، معدل دوران تغيير المراجع الشريك ، والإستعانة بخبراء خارجيين في مجال المراجعة الداخلية .

7- قد أشارت إحدى الدراسات إلى الآليات الجوهرية لحوكمة الشركات والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين جود التقارير والقوائم المالية

7- ركزت إحدى الدراسات على أهمية الدور المهم للجنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ، مع التركيز على معايير اختيار أعضاء اللجنة وضوابط عملها .

#### **4-تحديد الفجوة البحثية:**

في ضوء نتائج الدراسات السابقة تري الباحثة ان هناك فجوة بحثية بين الدراسات السابقة ودراسة الباحثة، وان هناك بعض الأبعاد والجوانب الإضافية التي تري الباحثة ان الدراسات السابقة لم تتناولها ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:  
لم تتناول الدراسات السابقة دور لجان المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية.

## المبحث الأول إطار عام للجان المراجعة

### مقدمة :

أشارت الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات إلى ضرورة وجود لجان مراجعة في الشركات ضمن قواعد حوكمة الشركات . ومع التحولات الاقتصادية التي تشهدها جمهورية مصر العربية في الوقت الحاضر وتزايد أعداد شركات الأموال ، أصبح لزاماً علي فكر المراجعة أن ينشط وأن يكون هناك اهتمام من جانب الباحثين والهيئات العلمية لمسايرة هذا التطور وانعكاساته لفتح آفاق جديدة لجودة أداء عملية المراجعة . حيث أصبحت البيئة المصرية في الوقت الحاضر مجالاً ملائماً لتطبيق لجان المراجعة لضبط جودة التقارير المالية ، والتأكد من مصداقيتها ، وتدعيم استقلال عمل المراجع الداخلي والخارجي .

لقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعد الإدارة للمساهمين والمستثمرين وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بها بكفاءة وفعالية ولتدعيم إستقلالية المراجع الداخلي وحماية حيادية للمراجع الخارجي ، فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية ، وما يستتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة .

### أولاً : مفهوم لجان المراجعة

مفهوم لجان المراجعة ليس حديثاً تماماً حيث كان موجود قبل الأزمة المالية عام وعلى الرغم من قيام هيئات عديدة بوضع أكثر من مفهوم للجان المراجعة إلا أنها تؤكد على أهميتها وضرورة تكوينها . وتعتبر لجان المراجعة بمثابة أحد الأركان الرئيسية لتفعيل منظومة الحوكمة وركزت إصلاحات الحوكمة<sup>1</sup> علي أدوار ومسئوليات

جميع المشاركين في عملية إعداد وضبط جودة التقارير المالية للشركات ، وهم بالتحديد : الإدارة التنفيذية / والمراجع الداخلي / ومجلس إدارة الشركة / ولجان المراجعة / والمراجع الخارجي .

تعتبر لجنة المراجعة إحدى لجان مجلس الإدارة التي تتولى القيام ببعض مسؤوليات المجلس ومهمة اللجنة هي مساعدة الإدارة في أداء مهامها الرقابية التي هي جزء أساسي من العملية الإدارية، وليست فقط لخدمة المساهمين وإنما لخدمة الشركات المساهمة ككل التي ينعكس أداؤها على جميع الأطراف المعنية<sup>(15)</sup>

يعرفها آخر بأنها " لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مديرين غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية لإدارة المالية ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، وكذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي واعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي(16)

أن هناك العديد من العوامل سواء الاقتصادية أو المحاسبية أدت إلى زيادة أهمية لجان المراجعة مثل(17) :

- التطور الكبير في الأنشطة الاقتصادية واتساعها.
- تعاظم أهمية شركات المساهمة.
- ضعف النظام الرقابي في الشركات المساهمة.
- قيام الإدارة بممارسة ضغوط على المراجع الخارجي حول بعض المسائل.
- انتشار الدعاوى القضائية ضد المراجعين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

- توجيه انتقادات شديدة إلى مجلس إدارات الشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية
- دور لجان المراجعة في الحد من حالات التلاعب وزيادة فعالية بيئة الرقابة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع الخارجي.

### ثانيا : أهمية لجان المراجعة

إن تكوين لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية ، قد جاء لمراجعة جوانب قصور أو مشاكل أدت إلى ضعف الثقة في النظام الرقابي في شركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم المالية والشك المهني في استقلال المراجع الخارجي ، الأمر الذي نتج عنه ظهور حالات الإفلاس والفشل المالي في هذه الدول ويتعين تكوين لجان المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتمتعون بالكفاءة والخبرة على أن تختص بما يلي(18):

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية والتأكد من فعاليتها
- تقويم الإجراءات الإدارية للتأكد من الإلتزام بالقواعد والقوانين
- فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية
- فحص وتقويم أعمال المراجعة الداخلية
- فحص وتقويم أعمال المراجع الخارجي وإقتراح تعيينه وتحديد أتعابه من إستجابة إدارة الشركة لملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي وهيئة سوق المال
- هناك حاجة ملحة إلى لجان المراجعة في شركات المساهمة المصرية نظراً لحاجة بيئة الرقابة والمراجعة إليها ، وذلك لحماية مصالح المستثمرين في شركات المساهمة ، ولتدعيم الهيكل الرقابي لهذه الشركات من أجل مواجهة إحتتمالات الخلل

أو ضعف الثقة في النظام الرقابي ، خاصة في ظل إتجاه الإقتصاد المصري نحو خصخصة الشركات وتوسيع قاعدة الملكية ، وما ينتج عن ذلك من الإهتمام بتطوير سوق الأوراق المالية والتي شهدت نمواً كبيراً في حجم التعاملات التي تتم من خلالها - تعتبر لجان المراجعة تطوراً لعملية المراجعة في معناها الواسع ، إذ جاءت فكرتها بهدف توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة بالمنظمة من خلال توفير تأكيدات إضافية بأن مجالس إدارة المنظمات تؤدي مسؤولياتها ووكلاء عنهم بكفاءة وفعالية .

-لجان المراجعة تقوم بالتأكد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة ، أحد عناصرها وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية ذات جودة مرتفعة مع توافر نظام معلومات رسمي سليم يضمن جودة التقارير المالية وغير المالية المعدة سواء للنشر العام أو للإستخدام الداخلي

-ان وجود لجنة مراجعة يؤدي إلى تدعيم المركز الإقتصادي للمنظمة من خلال تزويد باقي أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة والكافية لتحسين قرارات المجلس في إدارة شئون المنظمة ، فهي خط إتصال رسمي بين أعضاء المجلس التنفيذي وغير التنفيذيين مما يحد من مشكلة عدم تناسق المعلومات داخل المجلس وتخفيض تكاليف الوكالة وما يتبعه من إحكام سيطرة المجلس على المنظمة ، وبالتالي رفع الجودة الشاملة للمنظمة.

### ثالثاً: أهداف تكوين لجان المراجعة

أ- مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مسؤولياته المالية

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال أداء مهام لجان المراجعة بتقويض من مجلس الإدارة . ويمكن أن تساعد هذه اللجان المجلس في إمداده بالتوصيات. حيث تتحمل تلك اللجان مهمة جعل المجلس علي علم بشكل صحيح بأداء الشركة مما يرشد وقت المجلس من خلال البعد عن تفاصيل الموضوعات التي سبق أن بحثتها لجان المراجعة . وبذا تمثل لجان المراجعة إضافة وتدعيم لمجلس الإدارة للقيام بواجباته وإحكام السيطرة على الشؤون المالية بالشركة.

ومن ضمن مسئوليات مجلس الإدارة أن تكون المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها تعكس بدقة الحالة الحقيقية للشركة . ولمساعدة مجلس الإدارة علي الوفاء بهذه المسئولية تم الاتجاه إلي إنشاء لجان المراجعة . وتزايد الاعتماد عليها في ضبط جودة التقارير المالية . وتعد الإدارة مسئولة عن إعداد التقارير المالية ، والمراجع الخارجي مسئول عن مراجعة القوائم المالية وتقييم نظم الرقابة الداخلية في الشركة ، ولجنة المراجعة يكونها مجلس الإدارة بهدف ضبط جودة التقارير المالية ومتابعة الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية .

ب- التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه

يجب أن تقوم لجان المراجعة بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وفاعلية تنفيذه ثم تقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره إلي مجلس الإدارة بما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى. كما يتوجب على تلك اللجان تفعيل ضوابط وإجراءات نظام سير العمل لضمان إنتاج التقارير المالية المناسبة. (19)

ج- دعم استقلال المراجع الداخلي

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال متابعة المراجع الداخلي ، وإقامة قناة اتصال مباشرة بينه وبين لجنة المراجعة وتلقى توصياته وتوفير الموارد اللازمة له وحل



المشاكل والخلافات التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة . وينبغي أن يقوم قسم المراجعة الداخلية بإرسال تقاريره للجنة المراجعة كما يجب على المراجع الداخلي أن يستجيب لما يتطلبه عمل اللجنة وفي المقابل تحقق اللجنة له بيئة تنظيمية أفضل لممارسة عمله بنزاهة وموضوعية (20)

#### د- ضبط جودة التقارير المالية

تهدف لجان المراجعة إلي ضبط جودة التقارير المالية للشركة من خلال فحص التقارير المالية ودراسة السياسات والطرق المحاسبية للحد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية ، ومن ثم تدعيم الثقة في التقارير المالية وزيادة مصداقيتها .

#### هـ - دعم استقلال المراجع الخارجي

أوصت العديد من المنظمات المهنية بتكوين لجان المراجعة نظراً لما تقوم به من دور لدعم استقلال المراجع الخارجي من خلال كون هذه اللجان قناة اتصال بينه وبين مجلس الإدارة . كما يجب أن تتأكد اللجنة من أن الخلافات بين الإدارة والمراجع قد تم حلها . ومن ناحية أخرى يمكن أن تقوم اللجنة بالتوصية في مجال ترشيح وعزل المراجع الخارجي بناءً على معايير موضوعية محددة .

وترى الباحثة أن هدف لجان المراجعة القيام بالإشراف والمتابعة على كافة أنشطة المنظمة وإستخلاص النتائج وتقديم تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة ، وبالرغم من أنه يسند لها مهام محددة ويفوض لها سلطات للقيام بتلك المهام ، إلا أنها لا تحل محل مجلس الإدارة في إتخاذ القرارات النهائية حيث يظل للمجلس أوسع السلطات لإدارة المنظمة

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

وتشير الباحثة إلى أن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية ، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف يجب أن تسعى لجان المراجعة نحو تدعيم إستقلالية وظيفة المراجعة عن إدارة المنظمة ، وتساعد المراجعة الخارجي على أداء عملية المراجعة بدون أي ضغوط تؤثر سلبياً على مصداقية نتائجها ، أو كفاءتها ، وبالتالي التشكيك في صحة التقرير المالي للمنظمة.

#### رابعا : خصائص لجان المراجعة

لابد من توافر خصائص محددة في لجان المراجعة لتساهم في تحقيق فاعلية أداء تلك اللجان خاصة عند أداء المهام بشكل كفاء وفعال ، وتتمثل الخصائص الواجب توافرها لدى لجان المراجعة فيما يلي (21):

#### 1- استقلال لجان المراجعة

تعد خاصية الاستقلال من أهم الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة نظراً لما تمثله من ركيزة هامة لفاعلية أداء الدور الرقابي للجنة المراجعة . ومن ثم تعتبر هذه الخاصية منطلقاً لنجاح لجنة المراجعة في أداء أدوارها بفاعلية ، فهي بإمكانها أن تكون أداة فعالة نظراً لطبيعة تكوينها من أعضاء غير تنفيذيين وتمثل لجنة المراجعة خط الدفاع الأول لمنع وقوع مخالفات الانفراد بالسلطة من قبل الإدارة التنفيذية. ويحقق الاستقلال عدة مزايا منها :

- إمكانية خضوع خطط وسياسات إدارة الشركة لنقد موضوعي ويتحقق معه إمكانية مساءلة الإدارة عن مدى تنفيذها لتلك الخطط والسياسات . وفقدان اللجنة استقلالها من شأنه تفرغها من مضمونها وعدم قيامها بدورها بشكل كفاء .
- التحرير من أية قيود قد تؤثر على فاعلية لجنة المراجعة وتقديم مزيد من سهولة الوصول إليها والتعاون وحمائتها من الضعف أو الاختلال

- الحياد في القيام بدورها دون تحيز وزيادة جودة المراجعة والتقارير المالية من خلال حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة.
- ولتحقيق المزايا السابقة لابد من توافر مجموعة من الشروط لاعتبار عضو لجنة المراجعة مستقلاً أهمها :
  - أ - ألا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها .
  - ب - ألا يحصل علي أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة .
  - ج - ألا يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها .
  - د - ألا يكون له أية روابط عائلية مع أي من أعضاء المجلس قد تؤثر على تقديره المستقل .
  - هـ - ألا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها ، ويعني هذا أنه لم يسبق له التعامل مع الشركة كمورد أو عميل .

## 2- المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية للجان المراجعة

بعد توافر خاصية الاستقلال يتبعها ويكملها توافر خاصية المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية لدى لجنة المراجعة بصفة خاصة والخبرة القانونية والخبرة بعمل اللجنة وطبيعة نشاط الشركة بصفة عامة حتى تكون لجنة المراجعة على القدر الكافي من المعرفة والخبرة التي تمكنها من تنفيذ المهام الرقابية والإشرافية الموكلة إليها والتي تتطلب بالطبع توافر تلك المعرفة والخبرة . ولا تقتصر الخبرة المالية والمحاسبية والقانونية اللازمة لتشكيل لجان المراجعة علي السيرة الذاتية لأعضائها بل تمتد أيضاً

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

علي توفير قواعد موضوعية لإدارة مصادر البيانات وقواعد الخبرة سواء المالية أو المحاسبية أو القانونية بما تتطوي عليه من شبكات اتصال محلية وعالمية وأسس للتحديث المستمر ومداخل منطقية متعددة لاحتمالات الولوج إلي هذه القواعد . وعلي لجنة المراجعة اتخاذ العديد من الأساليب التي تمكنها من الحصول علي المعلومات الصحيحة في التوقيت المناسب .

### 3- حجم لجان المراجعة

قد يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة غير كاف لأداء المهام المطلوبة منهم خاصة في الشركات الكبيرة التي تتعدد منتجاتها وعملائها ومورديها وفروعها ومن ثم يختلف حجم أعضاء لجنة المراجعة من شركة لأخرى . ويجب أن يكون حجم لجنة المراجعة مناسباً وكافياً بشكل يتيح توافر خبرات ومهارات وقيادات باللجنة وتبادل هذه الخبرات ليحقق في النهاية كفاءة وفاعلية لجان المراجعة . ولا بد أن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة فردى لحسم مسألة التصويت داخل اللجنة . وأن يكون عدد أعضاء اللجنة مناسباً ليس أقل مما يجب حتى لا يتسبب هذا في عجز لجنة المراجعة عن قيامها بمهامها ، وفي نفس الوقت ليس أكثر مما يجب حتى لا يتسبب في وجود تباين في الآراء وصعوبة التوصل إلى توافق داخل اللجنة سواء عند المناقشة أو إبداء التوصيات .

### 4- عدد اجتماعات لجان المراجعة

بعد أن توافر للجنة المراجعة خصائص الاستقلال والخبرة المالية أو المحاسبية وأصبح عدد أعضائها كافي ، لا بد أن تقوم اللجنة بعقد اجتماعات دورية عادة تكون أربعة اجتماعات خلال السنة لتتوافق مع إعداد القوائم المالية الدورية . ويكون إعداد الاجتماعات من مهمة أمانة اللجنة ( وتكون ملحقه بأمانة مجلس الإدارة ) وفقاً لمهام اللجنة وتوزيعها الزمني واعتمادها من رئيس اللجنة . ويتم تكليف أمين السر للقيام

بأعمال أمانة سر اللجنة ليثبت ما دار في اللجنة من مناقشات وما انتهت إليه من توصيات وما اتخذ من إجراءات . ومن خلال فحص 211 تقرير أو محضر لجنة مراجعة للشركات المصرية وفيما يتعلق بأمين سر اللجنة أو مقررها أو سكرتيرها .

#### خامسا: وظائف لجان المراجعة

يتمثل الدور الرئيسي للجنة المراجعة في ضمان المساعدة للحصول على جودة عالية للتقارير المالية وذلك بتخفيض ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية عن طريق تقييم قدرة المراجع الخارجي واستقلاله وبواسطة اجراء مناقشات مع إدارة الشركة والمراجعين الخارجيين (22) :

- تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية الرئيسيين.
- دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي والإدلاء بملاحظات عليها.
- اعتماد قيام المراجع الخارجي بعمليات إضافية والموافقة على أتعابه عنها.
- دراسة ومناقشة خطة إدارة المرجعة الداخلية وكفاءتها وقدراتها.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية والاجراءات التصحيحية لها.

## المبحث الثاني

### تحليل العلاقة بين لجان المراجعة وتفعيل حوكمة الشركات

#### مقدمة :

لقد أدى الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات إلى ظهور مشاكل الوكالة والتي تتمثل في إنحراف الإدارة بالسلطة لتحقيق مصالحها على حساب مصالح المساهمين والدائنين وباقي الأطراف المهمة ، ومن ثم ظهر مفهوم حوكمة الشركات لمعالجة مشاكل الوكالة ، ونتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وأن التطبيق الجيد لقواعد ومبادئ الحوكمة يؤدي إلى إصلاح الاقتصاد والمجتمع ككل .

#### أولاً : مفهوم الحوكمة

ويشير مصطلح حوكمة الشركات إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والملك وأصحاب المصالح من ناحية أخرى . (23)

ويعرف البعض حوكمة الشركات " بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح ، وذلك من خلال توجيه أعمال الشركة من أجل تحسين الأداء والإفصاح والشفافية (24) .

ويشير البعض إلى أن عملية الحوكمة هي تلك الإجراءات التي يتبعها حملة الأسهم بغية تحقيق إدارة أفضل للمخاطر التي تتعرض لها المنظمة ورقابة كافة أنشطتها (25) .

وتعرف حوكمة الشركات بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال ، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل المساهمين والميرين وغيرهم من أصحاب المصالح (26) .

ويشير أحد الباحثين إلى أن مصطلح الحوكمة يشير إلى الإدارة الرشيدة للشركات(27)

وترى الباحثة أن مصطلح الحوكمة يشير إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين كل من إدارة الشركة والملاك أو أصحاب المصالح، والتي تساعد على زيادة الرقابة على توزيع الحقوق بين المشاركين في إدارة الشركة .

وتشير الباحثة إلى أن الحوكمة ظهرت في العديد من دول العالم خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات ، والتي فجرها الفساد الإداري والمالي وسوء الإدارة والفجوة الكبيرة بين مرتبات وإمكانيات المديرين التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات ، حيث أدت هذه الأزمات إلى إستخدام الطريقة السليمة من الإدارة وهي مفهوم " حوكمة الشركات " .

وتؤكد الباحثة على أن نجاح حوكمة الشركات يعتمد على نجاح لجنة المراجعة، ويؤدي ضعف تكوينها أو كفاءتها إلى إحداث فجوة في حوكمة الشركات. ويأمل كثير من الباحثين أن تقدم لجنة المراجعة نوعية جديدة من الأعمال تتيح الثقة لذوي المصلحة في السعي إلى وجود حوكمة جيدة للشركات . ونتيجة للدور الذي تقوم به

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

لجنة المراجعة لتوفير الثقة لدى ذوي المصلحة فقد حظيت باهتمام العديد من المنظمات المهنية والهيئات التشريعية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية سواء على المستوى الدولي أو المحلي من حيث أهميتها وتشكيلها وتحديد مهامها .

### ثانيا : أهداف حوكمة الشركات

يشير أحد الباحثين إلى أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنع حق مساءلة الشركة ، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من إستقلال السلطة في ضمير المصلحة العامة ، بما يؤدي إلى تنمية الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة(28).

وتهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنع حق مساءلة إدارة الشركة ، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار(29).

وتهدف الحوكمة إلى تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس (30) .

ويشير أحد الباحثين إلى أن أهداف الحوكمة هي (31):

- حماية المساهمين وتعظيم عائداتهم .

- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة ادارة الشركة أمام مساهميهامع ضمان وجود المراقبة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولا الى قوائم مالية ختامية على أساس مبادئ محاسبية عالية الجودة .



- تعظيم القيمة السهمية للشركة وتدعيم تنافسية الشركات فى أسواق المال العالمية، وخاصة فى ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات أو بيع لمستثمر رئيسى .

وترى الباحثة أن حوكمة الشركات تهدف إلى :

زيادة الحوكمة وزيادة المعلومات والخبرات والمهارات تؤدى إلى زيادة القدرة على نمو الثروة ، و تهدف ايضاً إلى ضمان التعامل مع المساهمين والعمال وأصحاب المصالح مع الشركة بطريقة عادلة ، وتشجيع جذب الاستثمار وحماية المساهمين بصفة عامة ، وزيادة القدرة على المنافسة للشركات فى أسواق المال العالمية ، والرقابة على الأداء وتجنب حدوث فساد مالى وإدارى للشركة .

### ثالثاً : مقومات الحوكمة

يجب توافر مجموعة من المقومات لتدعيم نظام حوكمة الشركات فى الوحدة الاقتصادية وهى (32) :

- توافر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإدارى والتي تتضمن أفضل أساليب ممارسة سلطة الإدارة فى مجالس إدارة الشركات ، وأيضا توضيح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حقوق التصويت وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، كما توضح حقوق المجتمع على الشركة .

- وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات المناسبة عن أداء الشركة ليس لإدارتها أو مساهميها بل لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة ممن يستخدمون البيانات المالية المنشورة للشركة فى اتخاذ القرارات ، مثل المستثمرين الحاليين والمقرضين والعملاء وغيرهم .

- وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمى للشركة .

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

- وجود لجنة مراجعة لها من الصلاحيات ما يكفل لها حق ممارسة دورها الرقابي على أعمال المراجع الداخلي والخارجي ومتابعة تقاريرهم .

#### رابعاً : دور لجنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات

ونتيجة لظهور مبادئ حوكمة الشركات لإدارة الشركات ، فقد أصبح للمراجعة دوراً فعالاً في دعم مبادئ حوكمة الشركات من خلال معايير الشفافية والافصاح والعدالة والانضباط ، وقد أدى إفتقار الشركات إلى القواعد السليمة لإدارة هذه الشركات إلى إتخاذ قرارات غير سليمة وسهولة التلاعب في الحسابات وغياب الرقابة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح ، مما جعل المؤسسات المالية تضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تتضمن توفير الرقابة الفعالة وأرتفاع مستوى الأداء .

وتعتبر لجان المراجعة أداة جيدة من أدوات الحوكمة ، فهي تسعى إلى التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ، وكذلك الإلتزام بالقواعد والمعايير الموضوعية، فضلاً عن فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية.

لقد أصبحت لجان المراجعة أحد الدعائم الأساسية لنجاح حوكمة الشركات وتلعب لجنة المراجعة دوراً حيوياً في زيادة فعالية حوكمة الشركات حيث تعمل على(33):

- إيجاد آلية للحوار المستمر مع إدارة الشركة في النواحي المالية ومناقشة الإدارة في أي تغييرات في السياسات المحاسبية.

- إيجاد آلية للحوار مع المراجعين الداخليين والخارجيين للتأكد من سلامة الإجراءات المطبقة بالشركة المتعلقة بالبيانات والتقارير المالية.

- إيجاد آلية للحصول على تقارير مالية واضحة وصريحة في توقيت مناسب للتأكد والحكم على جودة ونوعية البيانات المالية ومدى مطابقتها مع مبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها
- البحث عن تحقيق جودة في فحص هذه التقارير ومناقشتها مع الأطراف المختلفة للحصول على إجابات وافية عن أي تساؤلات على عملية المراجعة.
- البحث عن آليات لتطوير طريقة العمل الخاصة باللجنة ووضع الضوابط والإرشادات التي تتلاءم مع ظروف الشركة وأعضاء اللجنة.
- البحث عن آليات لتطوير طريقة العمل الخاصة باللجنة ووضع الضوابط والإرشادات التي تتلاءم مع ظروف الشركة وأعضاء اللجنة.
- تحقيق التنسيق الفعال مع المراجعين الخارجيين من خلال تحديد مجال المراجعة ، ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر
- تقويم النواحي المالية ، وكذلك التأكد من أخذ ملاحظات وتوصيات المراجعين الخارجيين ، ومناقشة إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية ، وتقويم السياسات المالية للمنظمة
- فحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى كفاية برامج المراجعة الداخلية وتقويم مدى كفاية فريق عمل المراجعة الداخلية للوفاء بالمهام المنوط القيام بها
- مراجعة وتقويم أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية
- تعيين أو عزل المراجعين وكذلك الإشتراك في تحدي أتعابهم

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

و ترى الباحثة أن تختص لجان المراجعة بفحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية ، والمراجع الخارجي ، والتحقق من إستجابة إدارة الشركة لملاحظات مراقب الحسابات وهيئة سوق المال

وتشير الباحثة إلى أهمية حوكمة الشركات تظهر في الحد من الممارسات الخاطئة للإدارة العليا للشركات . وكذلك الدور المهم لمراقب الحسابات في فحص ومراجعة وإبداء الرأي علي القوائم المالية . ولا يمكن أن يكون هناك حوكمة شركات فعالة بدون تدعيم فاعلية الاستقلال والمهنية لكلاً من لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والخارجية (34).

وترى الباحثة أن كل هذه الإختصاصات التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى في النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين ، وتعظيم ثروتهم بشكل عادل، وكذلك دعم ومساندة مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة ، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات وأن تشكيل لجان المراجعة من أعضاء ماليين ذوى خبرة يمكن أن يساهم في جودة التقارير والقوائم المالية ، كما أن التنسيق الكامل بين المراجع الخارجي وأعضاء المراجعة بما لها من صلاحيات يجعلها أكثر فعالية

### المبحث الثالث

## دور حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية

### مقدمة :

أن المؤسسة التي تمتلك ميزة تنافسية تحدث تفوقا على منافسيها باختراق السوق من خلال استراتيجيات وطرق تجعلها في توازن بين المحيط الداخلي والمحيط الخارجي لمؤسسة، أي توفير ما يحتاجه السوق من سمع وخدمات عن طريق المعطيات الداخلية من موارد وكفاءات وتقنيات وغيرها واستغلاليا أحسن استغلال مما يجعلها تؤدي أداء متميز ويكسبها ميزة تنافسية، ولكن هذه الأخيرة قائمة لمزوال مع مرور الوقت مما يعرض المؤسسة لخطر التواجد في السوق في ظل هذه المنافسة القوية والتغيرات السريعة التي تحدث في محيطها الخارجي، لذلك على المؤسسة أن تكون في يقظة تامة وعلى تطمع دائم بالآليات الداخلية ومدى توافقها وتماشيا مع المتطلبات الخارجية السابقة الذكر فيجعلها ذلك أكثر ارتياحا ومحافظة على مكانتها في السوق من خلال اكتسابها لميزة تنافسية جديدة.

تدفع الحوكمة المؤسسات الاقتصادية إلى التحسن المستمر في أدائها، حيث يمكنها ذلك من احتلال موقع جغرافي متميز في السوق وتحقيق أسبقية عمى منافسيها، و بالتالي فالمؤسسة مطالبة بتحميل العلاقة الموجودة بين عمل آليات الحوكمة والميزة التنافسية.

### أولا : تنمية وتطوير الميزة التنافسية

تقوم المؤسسات لتنمية وتطوير مزايا تنافسية جديدة من خلال ادراك أو اكتشاف سبل جديدة وأفضل لمنافسة، وذلك بواسطة ابتكار تحسينات وتطورات مستمرة في التكنولوجيا، في المنتج، في أساليب التسويق، وفي أساليب العمليات الإنتاجية، والتي لا تتم إلا باستخدام البحث والتطوير وتنمية القدرات الإبداعية. من أى من الدوافع التي تجعل المؤسسة تطور وتنمي ميزتها التنافسية (35) :

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

1- ظهور تكنولوجيا جديدة تيمكن لمتغير التكنولوجيا أن يخلق فرصا جديدة في المجالات التالية: تصميم المنتج، طرق التسويق الإنتاج والتسميم، والخدمات المقدمة لمزبون.

2- ظهور حاجات جديدة للمستهلك: عندما يقوم العملاء بتنمية وتطوير حاجات جديدة لديهم أو تغيير أولويات الحاجات يحدث تعديل في الميزة التنافسية أو ربما تنمية ميزة تنافسية جديدة.

3- تغيير تكاليف المدخلات: قد تتأثر الميزة التنافسية خاصة ميزة التكلفة الأقل في حالة حدوث تغيرات جوهرية في التكاليف الخاصة بالمدخلات كالموارد الأولية، اليد العاملة، الآلات...

4- التغيير في القيود الحكومية: وتتمثل هذه التغيرات أساسا في طبيعة القيود الحكومية في مجالات مواصفات المنتج، حممة حماية البيئة من التلوث، قيود الدخول إلى السوق.

#### ثانيا :آليات الحوكمة وعلاقتها بالميزة التنافسية

تحقق المؤسسة ميزة تنافسية من خلال إتباع آليات واستراتيجيات تمكنها من ذلك، وبالخصوص معرفة المصدر الحقيقي لها وكيفية المحافظة عليها.

تعتبر الميزة التنافسية عن قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الإستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى المنافسة لها، والتي تحقق من خلالها الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد التي تتوفر لديها والتي من خلالها تطبق أساليبها واستراتيجياتها التنافسية، خصوصا وأن المؤسسات الحديثة تخضع لتغيرات وتطورات كبيرة، وذلك من خلال المنافسة الشديدة في السوق فتفرض على المنظمات المحافظة على مكانتها لاكتسابها ميزة لمنتجاتها أو خدماتها، لذلك أن

ادراك المؤسسة للمصدر الأمثل لميزتها التنافسية عامل أساسي في الحصول عليها في الآجال المناسبة ومن ثمة الحصول عليها في كل مرة.

-من بين العناصر التي تعتبر دائمة ومتجددة للميزة التنافسية في المؤسسة هي الإدارة الكفؤة وذلك من خلال تطبيقها لمعايير الحوكمة أي تفعيل مجموعة من آلياتها التي تلعب دورا أساسيا في ضبط عمل المؤسسات وهو ما يسمى بكفاءة التمييز. ويكون ذلك من خلال تحديد الاستراتيجيات والطرق والأساليب وكذلك اتخاذ القرارات المختلفة والرقابة ومتابعة التطورات الحاصلة تعتبر آليات الحوكمة من وجهة النظر العملية في أنها مجموعة من الأدوات الرقابية الداخلية والخارجية، ودورها يكمن في التنسيق بين المعطيات المتواجدة على المستويين :

1- العمل على تحقيق التوافق بين المستوى الداخلي والخارج أي كيفية تسيير الموارد والكفاءات بناء على متطلبات واحتياجات السوق على المستويين الداخلي والخارجي، بحيث أن المستوى الداخلي يمثل موارد وكفاءات داخلية وكيفية تنظيم هذه العوامل ، التي تكون عن طريق وسائل ووظائف التسيير الداخلي (التخطيط ، التنظيم، الرقابة ) أما المستوى الخارجي فيتمثل في السوق، المنافسين، توجهات العملاء وغيرها،

2- معالجة نقائص المؤسسة وتعزيز نقاط قوتها وتطويرها جعلها منسجمة، كذلك تجنبها للأخطار ، بحيث تدفع بعملية التسيير الإداري نحو مستويات أداء أفضل من أجل إحداث ميزة تنافسية تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات المطلوبة في ظل التطور المستمر.

لذلك نرى الباحثة أن المؤسسة تستطيع الصمود و البقاء في ظل بيئة تجتاحها هذه التغيرات السريعة والمنافسة القوية، باتباع طرق الحوكمة والعمل بآلياتها التي من خلالها تضمن التحسين من الأداء والحصول على ميزة تنافسية.

### ثالثاً : دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق مزايا تنافسية :

أن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دوراً محورياً في الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية ، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وكذا تقييم الرقابة الداخلية ، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعي تشكيل لجان المراجعة من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية (36):

- أن توافر الموثوقية والشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات يدعم القدرات التنافسية

- للشركات ، مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة ، والإرتقاء بجودة المنتجات ، وزيادة حصة الشركة التسويقية .

- إن وجود لجان المراجعة بالشركات باعتبارها إحدى آليات الحوكمة يزيد من فرص الشركات في زيادة الحصة التصديرية ، وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي وتحقيق منافع للإقتصاد القومي .

-تخفيف حدة عدم التجانس بين إدارات الشركة المتعددة ، وزيادة قيمة المعلومات لدى العاملين مما يحقق منافع للموارد البشرية على مستوى الشركات ، وعلى المستوى القومي .

-إن وجود لجان المراجعة بالشركات يؤدي إلى ترشيد وقت مجلس الإدارة بالبعد عن التفاصيل للموضوعات التي سبق مناقشتها بلجنة المراجعة . وبالتالي التركيز على المتغيرات المؤثرة على إتخاذ القرارات .



- تحقيق إقتصاديات الرقابة ، حيث أن المنافع والوفورات الناتجة عن لجان المراجعة تفوق بكثير أعباء بيئة الرقابة بالشركة.
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثره على إرتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم. -
- عدم مطالبة البنوك والمقرضين للشركات بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لثقتهم في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير المالية.
- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية.
- تدعيم إستقلال المراجع الخارجي بتوفير الضمان بالالتزام مجلس الإدارة بالعمل على أخذ ملاحظته موضع الإهتمام ، وتحقيق جودة عملية المراجعة وجودة الخدمات الأخرى التي يقوم بها المراجع الخارجي.

## المبحث الرابع الدراسة الميدانية

### مقدمة :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفروض فيما يتعلق بمدى وجود دور للجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات . ودور آليات حوكمة الشركات في تحقيق لكفاءة الإدارية من أجل تحقيق ميزة تنافسية.

### أولاً : تصميم أداة الدراسة

قامت الباحثة بطرح محتويات الدراسة الميدانية في قائمة استقصاء كأداة لجمع البيانات وأعدمت في تصميمها على مجموعة من الأسئلة .

### ثانياً : مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

#### 1-مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة في المراجعين الداخليين في عدد من الشركات ، والمراجعين الخارجيين في عدد من مكاتب المراجعة

#### 2-عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 80 من المراجعين الداخليين ، و70 من المراجعين الخارجيين ، تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة ، ويوضح جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة .

### جدول رقم ( 1 )

#### يوضح عينة الدراسة

قوائم الاستقصاء الصحيحة		قوائم الاستقصاء الموزعة	فئات الدراسة
النسبة %	العدد	العدد	
87.5	70	80	المراجعون الداخليون
85.7	60	70	المراجعون الخارجيون
86.6	130	150	الاجمالي

#### ثالثاً : أسلوب معالجة البيانات

تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS فى إجراء التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية على النحو التالى :

1- معامل ألفا كرونباخ .

2- اختبارات الفروض .

وتتناول الباحثه كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يلى :

#### 1- معامل ألفا كرونباخ

تم استخدم طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات قائمة الاستقصاء وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم(2) .

### جدول رقم ( 2 )

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

### يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات قائمة الاستقصاء

مسلسل	البيان	معامل ألفا كرونباخ
1	يوجد دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات .	0.719
2	يوجد دور لآليات الحوكمة الشركات في تحقيق لكفاءة الإدارية من أجل تحقيق ميزة تنافسية.	0.818

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت تتراوح بين 0.719 و 0.946 وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع ، وتكون قائمة الاستقصاء في صورتها النهائية و قابلة للتوزيع، وبذلك فقد تم التأكد من صدق وثبات قائمة الاستقصاء مما يجعل الباحثة على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

### 1-أختبارات الفروض

تم اختبار فروض الدراسة على النحو التالي :

الفرض الأول " لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات .

### جدول رقم ( 3 )

الاحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة

## حول دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات

المراجعون الخارجيون		المراجعون الداخليون		العبارة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.51	3.18	0.25	2.09	إيجاد آلية للحوار المستمر مع إدارة الشركة في النواحي المالية ومناقشة الإدارة في أي تغييرات في السياسات المحاسبية.
055	3.67	0.29	3.82	إيجاد آلية للحوار مع المراجعين الداخليين والخارجيين للتأكد من سلامة الاجراءات المطبقة بالشركة المتعلقة بالبيانات والتقارير المالية.
0.67	3.75	0.27	3.18	إيجاد آلية للحصول على تقارير مالية واضحة وصريحة في توقيت مناسب للتأكد والحكم على جودة ونوعية البيانات المالية ومدى مطابقتها مع مبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها
0.23	4.57	0.29	2.83	البحث عن تحقيق جودة في فحص هذه التقارير ومناقشتها مع الأطراف المختلفة للحصول على إجابات واقية عن أي تساؤلات على عملية المراجعة
0.62	2.44	0.39	3.52	البحث عن آليات لتطوير طريقة العمل الخاصة باللجنة ووضع الضوابط والإرشادات التي تتلاءم مع ظروف الشركة وأعضاء اللجنة.
055	2.77	0.32	3.19	تحقيق التنسيق الفعال مع المراجعين الخارجيين من خلال تحديد مجال المراجعة ، ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر
0.51	2.45	0.29	2.73	تقويم النواحي المالية ، وكذلك التأكد من أخذ ملاحظات وتوصيات المراجعين الخارجيين ، ومناقشة إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية ، وتقويم السياسات المالية للمنظمة
0.44	3.17	0.22	4.82	فحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى كفاية برامج المراجعة الداخلية

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

				وتقويم مدى كفاية فريق عمل المراجعة الداخلية للوفاء بالمهام المنوط القيام بها
055	3.67	0.32	4.09	مراجعة وتقويم أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية
0.34	4.17	0.33	2.23	تعيين أو عزل المراجعين وكذلك الإشتراك في تحديدي أتعابهم

يعرض جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول " دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات "، ويتضح من الجدول اهتمام فئة المراجعون الداخليون بالعنصر (فحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى كفاية برامج المراجعة الداخلية وتقويم مدى كفاية فريق عمل المراجعة الداخلية للوفاء بالمهام المنوط القيام بها) بمتوسط 4.82، وانحراف معياري 0.22، بينما أهتم المراجعون الخارجيون بالعنصر (البحث عن تحقيق جودة في فحص هذه التقارير ومناقشتها مع الأطراف المختلفة للحصول على إجابات وافية عن أي تساؤلات على عملية المراجعة. بمتوسط 4.57، وانحراف معياري 0.23، وإنخفاض الانحراف المعياري يدل على انخفاض التباين بين آراء كل فئة من فئتي الدراسة .

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئتي الدراسة تم إستخدام أختبار مان هوتني U ( أحد الاختبارات اللامعملية التي تستخدم لاختبار الفرق بين متوسطين ) ، وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئتي الدراسة حول وجود دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ، يعرض جدول رقم (4) نتائج هذا الأختبار .

#### جدول رقم (4)

##### نتائج أختبار مان هوتني U

المعنوية	P-Value	مان هوتني	العبارة
----------	---------	-----------	---------

		U	
معنوى	0.000	15.398	إيجاد آلية للحوار المستمر مع إدارة الشركة في النواحي المالية ومناقشة الإدارة في أي تغييرات للسياسات المحاسبية.
معنوى	0.000	16.242	إيجاد آلية للحوار مع المراجعين الداخليين والخارجيين للتأكد من سلامة الإجراءات المطبقة بالشركة المتعلقة بالبيانات والتقارير المالية.
معنوى	0.000	15.328	إيجاد آلية للحصول على تقارير مالية واضحة وصريحة في توقيت مناسب للتأكد والحكم على جودة ونوعية البيانات المالية ومدى مطابقتها مع مبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها
معنوى	0.000	17.628	البحث عن تحقيق جودة في فحص هذه التقارير ومناقشتها مع الاطراف المختلفة للحصول على إجابات وافية عن أي تساؤلات على عملية المراجعة
معنوى	0.000	16.320	البحث عن آليات لتطوير طريقة العمل الخاصة باللجنة ووضع الضوابط والإرشادات التي تتلاءم مع ظروف الشركة وأعضاء اللجنة
معنوى	0.000	25.767	تحقيق التنسيق الفعال مع المراجعين الخارجيين من خلال تحديد مجال المراجعة ، ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر
معنوى	0.000	23.767	تقويم النواحي المالية ، وكذلك التأكد من أخذ ملاحظات وتوصيات المراجعين الخارجيين ، ومناقشة إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية ، وتقويم السياسات المالية للمنظمة
معنوى	0.000	17.928	فحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى كفاية برامج المراجعة الداخلية وتقويم مدى كفاية فريق عمل المراجعة الداخلية للوفاء بالمهام المنوط القيام بها
معنوى	0.000	14.347	مراجعة وتقويم أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية
معنوى	0.000	16.116	تعيين أو عزل المراجعين وكذلك الإشتراك في تحددى أتعابهم

دور لجان المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

يتضح من الجدول رقم (4) معنوية جميع العناصر عند مستوى معنوية 5% ، حيث أن P-Value أقل من مستوى المعنوية ، مما يدل على وجود اختلاف معنوى بين متوسط آراء فئات الدراسة .

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الأول :

" لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات

وصحة الفرض البديل :

" يوجد اختلاف معنوى بين آراء عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات

الفرض الثانى :

" لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء عينة الدراسة حول دور آليات حوكمة الشركات فى تحقيق الكفاءة الإدارية من أجل تحقيق ميزة تنافسية.



## جدول رقم (5)

## الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة

## حول دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق الكفاءة الإدارية

## من أجل تحقيق ميزة تنافسية

المراجعون الخارجيون		المراجعون الداخليون		العبارة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.86	3.52	0.39	4.25	إن العمل بالحوكمة يكون عن طريق تفعيل آلياتها مما يضمن لها اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة التي من خلالها تستطيع أن تحقق أهدافها
0.23	4.85	0.32	2.13	إن الميزة التنافسية تحقق عن طريق توصل المؤسسة إلى انتهاج آليات الحوكمة التي تعتبر أكثر فاعلية من حيث إجراء التنسيق بين المعطيات الداخلية والمتطلبات الخارجية للمؤسسة، بحيث يكون بمقدورها تجسيدها ميدانيا من خلال أداء المؤسسة
0.86	4.43	0.39	1.25	إن وجود لجان المراجعة بالشركات باعتبارها إحدى آليات الحوكمة يزيد من فرص الشركات في زيادة الحصص التصديرية، وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي وتحقيق منافع للاقتصاد القومي
0.61	2.12	0.21	3.90	تخفيف حدة عدم التجانس بين إدارات الشركة المتعددة، وزيادة قيمة المعلومات لدى العاملين مما يحقق منافع للموارد البشرية على مستوى الشركات، وعلى المستوى القومي

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

0.65	2.21	0.31	4.90	أن توافر الوثائق والشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات يدعم القدرات التنافسية للشركات ، مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة ، والإرتقاء بجودة المنتجات ، وزيادة حصة الشركة التسويقية
0.68	3.43	0.35	3.15	إن وجود لجان المراجعة بالشركات يؤدي إلى ترشيد وقت مجلس الإدارة بالبعد عن التفاصيل للموضوعات التي سبق مناقشتها بلجنة المراجعة . وبالتالي التركيز على المتغيرات المؤثرة على إتخاذ القرارات
0.57	2.43	0.41	3.24	زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثره على إرتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم ، عدم مطالبة البنوك والمقرضين للشركات بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لتقتهم في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير المالية
0.64	3.62	0.36	4.11	تدعيم إستقلال المراجع الخارجي بتوفير الضمان بالإنتماء مجلس الإدارة بالعمل على أخذ ملاحظته موضع الإهتمام ، وتحقيق جودة عملية المراجعة وجودة الخدمات الأخرى التي يقوم بها المراجع الخارجي

يعرض جدول رقم (5) الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول " أن حول دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق لكفاءة الإدارية من أجل تحقيق ميزة تنافسية ". ويتضح من الجدول أهتمام المراجعون الداخليون بالعنصر (أن توافر الموثوقية والشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات يدعم القدرات التنافسية للشركات ، مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة ، والإرتقاء بجودة المنتجات ، وزيادة حصة الشركة التسويقية .) بمتوسط 4.90 ، وانحراف معياري 0.31 ، بينما أهتمت فئة الدراسة المراجعون الخارجيون بالعنصر (إن الميزة التنافسية تحقق عن طريق توصل المؤسسة إلى انتهاج آليات الحوكمة التي تعتبر أكثر فاعلية من حيث إجراء التنسيق بين المعطيات الداخلية والمتطلبات الخارجية لمؤسسة، بحيث يكون بمقدورها تجسيدها ميدانيا من خلال أداء المؤسسة؛ بمتوسط 4.85 ، وانحراف معياري 0.23.

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لآراء فئات الدراسة ( المراجعون الداخليون - المراجعون الخارجيون ) ، تم استخدام اختبار مان هونتي U وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين راء فئات الدراسة حول " حول دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق الكفاءة الإدارية من أجل تحقيق ميزة تنافسية " يعرض الجدول رقم (6) نتائج هذا الاختبار .

## جدول رقم ( 6 )

### نتائج اختبار مان هوتنى U

المعنوية	P-Value	مان هوتنى U	العبرة
معنوية	0.000	14.347	إن العمل بالحوكمة يكون عن طريق تفعيل آلياتها مما يضمن لها اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة التي من خلالها تستطيع أن تحقق أهدافها
معنوية	0.000	17.928	إن الميزة التنافسية تحقق عن طريق توصل المؤسسة إلى انتهاج آليات الحوكمة التي تعتبر أكثر فاعلية من حيث إجراء التنسيق بين المعطيات الداخلية والمتطلبات الخارجية لمؤسسة، بحيث يكون بمقدورها تجسيدها ميدانيا من خلال أداء المؤسسة؛
معنوية	0.000	16.116	إن وجود لجان المراجعة بالشركات باعتبارها إحدى آليات الحوكمة يزيد من فرص الشركات في زيادة الحصة التصديرية ، وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي وتحقيق منافع للإقتصاد القومي
معنوية	0.000	23.767	تخفيف حدة عدم التجانس بين إدارات الشركة المتعددة ، وزيادة قيمة المعلومات لدى العاملين مما يحقق منافع للموارد البشرية على مستوى الشركات ، وعلى المستوى القومي
معنوية	0.000	14.247	أن توافر الموثوقية والشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات يدعم القدرات التنافسية للشركات ، مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة ، والإرتقاء بجودة المنتجات ، وزيادة حصة الشركة التسويقية .
معنوية	0.000	15.928	إن وجود لجان المراجعة بالشركات يؤدي إلى ترشيد وقت مجلس الإدارة بالبعد عن التفاصيل للموضوعات التي سبق مناقشتها بلجنة المراجعة . وبالتالي التركيز على المتغيرات المؤثرة على إتخاذ القرارات

معنوية	0.000	18.116	زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثره على إرتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم وعدم مطالبة البنوك والمقرضين للشركات بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لتقتهم في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير المالية
معنوية	0.000	16.123	تدعيم إستقلال المراجع الخارجي بتوفير الضمان بالإنتمام مجلس الإدارة بالعمل على أخذ ملاحظته موضع الإهتمام ، وتحقيق جودة عملية المراجعة وجودة الخدمات الأخرى التي يقوم بها المراجع الخارجي

يتضح من الجدول رقم (6) معنوية جميع العناصر عند مستوى معنوية 5%، حيث أن P-Value أقل من مستوى المعنوية ، مما يدل على وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة.

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الثاني :

" لا يوجد أختلاف معنوي بين آراء عينة الدراسة حول دور آليات حوكمة الشركات فى تحقيق الكفاءة الإدارية من أجل تحقيق ميزة تنافسية.

وصحة الفرض البديل :

" يوجد أختلاف معنوي بين آراء عينة الدراسة حول دور آليات حوكمة الشركات فى تحقيق الكفاءة الإدارية من أجل تحقيق ميزة تنافسية.

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

## الخلاصة والنتائج والتوصيات

### أولاً : الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم لجان المراجعة وتحديد مفهوم وأهداف ومقومات الحوكمة ، ودراسة العلاقة بين لجان المراجعة وتفعيل عملية حوكمة الشركات وتحقيق لميزة لتنافسية ، وتحقيقا لهذه الأهداف فقد قامت الباحثة بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي :

### المبحث الأول :

#### " إطار عام للجان المراجعة "

تناولت الباحثة في هذا المبحث مفهوم لجان المراجعة ، أهمية لجان المراجعة ، أهداف لجان المراجعة ، وظائف لجان المراجعة.

### المبحث الثاني :

#### " تحليل العلاقة بين لجان المراجعة وتفعيل حوكمة الشركات "

تناولت الباحثة في هذا المبحث مفهوم الحوكمة ، أهمية الحوكمة ، أهداف حوكمة الشركات ، مقومات الحوكمة .

### المبحث الثالث :

#### " دور حوكمة الشركات فى تحقيق الميزة التنافسية "

تناولت الباحثة فى هذا المبحث : تطوير الميزة التنافسية ، آليات الحوكمة وعلاقتها بالميزة التنافسية ، دور لجان المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق مزايا تنافسية .

### المبحث الرابع

#### " الدراسة الميدانية "

تناولت الباحثة فى هذا المبحث الدراسة الميدانية التى تهدف إلى دراسة الإجابة على الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء ، وهى دور لجان المراجعة فى تفعيل الحوكمة ، والعلاقة بين تفعيل الحوكمة وتحقيق الميزة التنافسية .

### ثانيا : النتائج

- 1- أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تطبيق زيادة الثقة فى الاقتصاد القومى ورفع معدلات الاستثمار ، وجذب الاستثمارات للاقتصاد المصرى .
- 2- أن تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة يؤدي إلى المحافظة على حقوق المستثمرين وصغار المستثمرين أيضاً مما يزيد من ثقة المستثمرين فى تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم ، والمحافظة على حقوق صغار المستثمرين .
- 3 - أن لجان المراجعة تؤدي الى تفعيل الحوكمة مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة الجمهور بها .
- 4- أن لجان المراجعة تؤدي الى تفعيل حوكمة الشركات مما يؤدي الى تحقيق الميزة التنافسية

دور لجان المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

### ثالثا : التوصيات

- 1- ضرورة إيجاد لجان المراجعة بالمنشآت
- 2-الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة فى المؤسسات حتى لا تحدث مخاطر على مستوى الشركة ، وعلى مستوى الاقتصاد القومى .
- 3- ضرورة زيادة التشريعات والقوانين المصرية التى تنظم عمل السوق ، وتزيد من تطبيق قواعد الحوكمة .
- 4- ضرورة أن تساعد المؤسسات على زيادة تدعيم الحوكمة ، وذلك بتوفير القوانين واللوائح المؤيدة لحوكمة الشركات .
- 5-زيادة الدراسات والابحاث فى موضوع لجان المراجعة وحوكمة الشركات ، حيث أن هذا الموضوع من أهم الموضوعات الموجودة حاليا والتى تؤثر على الاقتصاد القومى .



## هوامش البحث

- 1- د. محمد الشواربي ، آليات المراجعة الداخلية فى ضوء حوكمة الشركات وتأثيرها على ترشيد القرارات الاستثمارية ، المؤتمر الضريبي العاشر ، مركز الدراسات المالية المصرية ، 2010 ، 12-15 سبتمبر .
- 2- د . مجدى محمد سامى ، دور المراجعة الداخلية فى تفعيل حوكمة الشركات ، المؤتمر العلمى للمحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2008، ص 3-4 .
- 3- د . مصطفى حسين بسيونى السعدنى ، المراجعة الداخلية فى إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية ، المؤتمر الخامس ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2014 ، 8-10 سبتمبر .
- 4- د. فهيم أبو العزم محمد ، أثر حوكمة الشركات فى مصر على ثقة المجتمع المالى فى التقارير المالية : لجنة المراجعة دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2006.
- 5- د . محمد عبده مصطفى ، تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الأداء : دراسة تطبيقية على مصر ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية، 2006 .
- 6- محمد صالح هاشم ، الصعوبات التى تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الاطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة فى ضوء الاصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات المصرية ، ، السنة مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد76 ، السنة 49 ، 2010 ، ص ص 101-132 .

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

7- عوض سلامة الرجيني ، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات في الهيئة السعودية ، مجلة الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، الرياض ، المجلد 2 ، العدد الاول ، 2008 ، ص ص ، 111-112 .

8- Carana, " The Corporate Governance Policy Frameworks in Egypt :special study" www.carana.com/pcsu,2000,pp.23-24.

9-Dezoort,F.,and S.E,Salterio , " The Effects of Corporate Governance Experience and Financial – Reporting and Audit Knowledge on Audit Committee Members , Judgments, " Auditing : A Journal of Practce & Theory.2015 , pp 31-47

8- Choen , J,G.Krishnamoorthy and A. Wright ," Corporate Governance and the Audit Process ",Contemporary Accounting Research ,2017, 573-594.

10- Cuervo,A,"Corporate Governance Mechanisms :a Plea for Less Code of Good Governance and more Market Control " Journal of Corporate Governance,2012, 84-93.

11- Crespi-Cladera,R.AND I.Renneboog" Corporate Monitoring by Shareholder Colitions in the UK"ECGI,working paper no.12,2003.

12- Annemarie K.Keinath and Judith C.Walo, Audit Committee Responsibilities Focusing on Oversight, Open Communication, and Best Practices, CPA Journal, Nov, 2014.p.65.

13-Anemente K,Kenath,and ,Judith,C Wahio,Audit COMMITTEE Responhitits Focusing on Oversight open Commination and Best best Practic CPA Journal ,Nov,2017.

14-Caskey , J. , Nagar , V. and Petacchi , P., " Reporting Bias with an Audit Committee " , Accounting Review, Forthcoming , Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1323796> , December, 2008 , P.P. 1 – 54 .

- 15- KPMG International Judgment, Estimates, and Restatements: Implications for committee Oversight, KPMG's Audit Committee Institute. (www.kpmg.com/aci), 2015.p.41.
- 16-Huang , H. and Thiruvadi , S., " Audit Committee Characteristics and Corporate Fraud " , International Journal of Public Information Systems , www.ijpis.net , 2010, P.P. 71 –72.
- 17- Lisic , L. L. , Neal , T. and Zhang , Y., " Audit Committee Financial Expertise and Restatements : The Moderating Effect of CEO Power " , School of Management , George Mason University , January, 20116 , P.P. 1 – 37
- 18- د محمد سامى راضى ، موسوعة المراجعة المتقدمة – مراجعة استقصائية قضائية – مراجعة الأداء البيئي – مراجعة حوكمة الشركات – جودة المراجعة (الاسكندرية : دار التعليم الجامعى للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 ) .
- 19-Abernathy , J. L. , Kang , T. and Krishnan , G. V., " Audit Committee Expertise and Financial Analysts' and Investors' Ability to Anticipate Future Earnings " , School of Accounting , Spears School of Business , Oklahoma State University , July 4 , , 2017 . P.P. 1 – 43 .
- 20- Organization for Economic Co-operation and Development , principles for corporate Governance , F1 : OECD available from : Http://www.ORG,2008. P.P. 5 -7
- 21- د سوزان جمال الدين عبد الرحمن ، " مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية واثـر ذلك علي فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الرابع ، 2004 ، ص 101 – 126 .
- 22- يمكن الرجوع للدراسات التالية :

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

- Krishnan , G. V. and Visvanathan , G. , 2007 (A) , " Do Auditors Price Audit Committee's Expertise ? The Case of Accounting vs. Non-Accounting Financial Experts " , School of Management, MSN 5F4 , **George Mason University** , July , p.p. 1 – 41 .
- Caskey , J. , Nagar , V. and Petacchi , P., " Reporting Bias with an Audit Committee " , Accounting Review, Forthcoming , Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1323796> , December, 2008 , P.P. 1 – 54 .
- Mustafa , S. T. , Meier , H. H. " Audit Committees and Misappropriation of Assets: Publicly Held Companies in the United States " , CAP Forum on Forensic Accounting in the Post-Enron World , Canadian Accounting Perspectives , 2 ( 5 ) , Autumn , Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=913366> , 2006 ,, P.P. 307 – 333 .

23- يمكن الرجوع للدراسات التالية

- Engel , E. , Hayes , R. M. and Wang , X., " Audit committee compensation and the demand for monitoring of the financial reporting process " , Journal of Accounting and Economics , 49 (1-2) , February, , 2010 , P.P. 1 – 19 .
- He , L. , Labelle , R. , Piot , C. and Thornton , D. B, " Board Monitoring , Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence " , Working Paper Series , Electronic copy available at : <http://ssrn.com/abstract=1159453> , July 1 . , 2008 , P.P. 1 - 40 .

24- سميحة فوزى ، دور المحاسبة فى الحوكمة ، ندوة حوكمة الشركات والنمو الاقتصادى مع التطبيق على مصر، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، 2007 ، ص 21.

- 25- Demirag,I.,S.sudarsanam and M.Wright,Corporate governance : overview and research agenda , british accounting review , 2000
- 26- IOSCO recommends OECD principles of corporate governance for emerging markets , may ,2002.
- 27- أمين السيد أحمد لطفى ، " المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال " ، الاسكندرية : دار الجامعة ، 2005 ، ص 692 .
- 28-Felo , A. J. , Krishnamurthy , S. and Solieri , S. A., " Audit committee characteristics and the perceived quality of financial reporting : an empirical analysis " , Working Paper Series , Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=401240> , April , , 2003 ,P.P. 1 – 39.
- 29- د. حسنى عبد الجليل صبيحي ، دور المراجع الخارجى فى زيادة فعالية الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية المنشورة فى البيئة المصرية ، دراسة تحليلية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، 2002 ، ص 4 .
- 30- Maureen , N., " Corporate governance and client investing " Journal of accountancy , January , 2004.p.21.
- 31- Tina, and other , March , AChanging Corporate Culture , Journal of Accountancy , [www.aicpa.org](http://www.aicpa.org) , 2004 .pp.28-29.
- 32- يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية :
- Van ,Arnum ,and Patricia,Feb3,Chemical Markets Reporter,[www.findarticles.com](http://www.findarticles.com),2003.p.15.
- Sweeney ,Pul & Vallario ,NYSE Sets Audit Committees on New Road ,Journal of Accountancy,[www.aicpa.org](http://www.aicpa.org), November, 2002.p/78.
- 33- يمكن الرجوع للدراسات التالية :

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

- Zaluki , N. A. A. and Hussin , W. N. W., " Corporate Boards, Audit Committees and Quality of Financial Disclosure in IPOs " , Malaysian Accountancy Research And Education Foundation , March,, 2009 , P.P. 1 – 44 .
- Zhou , J. and Chen , K. Y., " Audit Committee, Board Characteristics and Earnings Management by Commercial Banks " , Electronic copy available at: <http://ssrn.com> , December . , 2004, pp.21-22.
- 34- ياسين ، عمرو ، " دور المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات " ، مجلة التنفيذ ، ربع سنوية ، مركز المديرين المصري ، ، 2008 يونيه ، ص 26 – 27 .
- 35- يمكن الرجوع للدراسات التالية :
- Coleyn, John L, and others, what is corporate governance? McGraw HILL, Newyork, 2005.pp.45-46.
- Hélène ploise, gouvernance d'entreprise pour tous, dirigeant, administrateurs et investisseurs collection HEC, 2006.p.23.
- 36- يمكن الرجوع للدراسات التالية :
- Frédéric gergel ; Il gouvernance : management stratégique d'un system d'un formation ; edinond ; paris, 2ème édition, 2006.pp.21-22.
- GERARD CHAREAUX,le gouvernement des entreprise: certorate gouvernanse theourie et fait, iconomica paris, 2009,pp.756-757.

## ملاحق البحث

## قائمة استقصاء

السيد الأستاذ /

تحية طيبة وبعد

تقوم الباحثة بإعداد بحث بعنوان " دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة

الشركات

وأثره على تحقيق الميزة التنافسية - دراسة ميدانية

" ولذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على هذه القائمة ، والتي تحتوى على أسئلة تتعلق بموضوع البحث ، علماً بأن الأسئلة الواردة بالقائمة سوف تستخدم للبحث فقط .

ولسيادتكم وافر وعظيم الشكر

الباحثة

أ.م. د/ منال حامد فراج

أستاذ مساعد المحاسبة - المعهد العالى

للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

أكاديمية الشروق

قائمة الاستقصاء

السؤال الأول : يوجد دور للجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات

العبارة	موافق	موافق	محايد	غير	غير
---------	-------	-------	-------	-----	-----

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

موافق جدا	موافق			جدا	
					إيجاد آلية للحوار المستمر مع إدارة الشركة في النواحي المالية ومناقشة الإدارة في أي تغييرات في السياسات المحاسبية.
					إيجاد آلية للحوار مع المراجعين الداخليين والخارجيين للتأكد من سلامة الاجراءات المطبقة بالشركة المتعلقة بالبيانات والتقارير المالية.
					إيجاد آلية للحصول على تقارير مالية واضحة وصريحة في توقيت مناسب للتأكد والحكم على جودة ونوعية البيانات المالية ومدى مطابقتها مع مبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها
					البحث عن تحقيق جودة في فحص هذه التقارير ومناقشتها مع الأطراف المختلفة للحصول على إجابات وافية عن أي تساؤلات على عملية المراجعة
					البحث عن آليات لتطوير طريقة العمل الخاصة باللجنة ووضع الضوابط والإرشادات التي تتلاءم مع ظروف الشركة وأعضاء اللجنة.
					تحقيق التنسيق الفعال مع المراجعين الخارجيين من خلال تحديد مجال المراجعة ، ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر
					تقويم النواحي المالية ، وكذلك التأكد من أخذ ملاحظات وتوصيات المراجعين الخارجيين ،



					ومناقشة إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية ، وتقويم السياسات المالية للمنظمة
					فحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى كفاية برامج المراجعة الداخلية وتقويم مدى كفاية فريق عمل المراجعة الداخلية للوفاء بالمهام المنوط القيام بها
					مراجعة وتقويم أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية
					تعيين أو عزل المراجعين وكذلك الإشتراك في تحديد أتعابهم

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحقيق الميزة التنافسية .. دراسة ميدانية

## السؤال الثاني : دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق الكفاءة الإدارية من أجل تحقيق ميزة تنافسية

العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
ان العمل بالحوكمة يكون عن طريق تفعيل آلياتها مما يضمن لها اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة التي من خلالها تستطيع أن تحقق أهدافها					
إن الميزة التنافسية تحقق عن طريق توصل المؤسسة إلى انتهاج آليات الحوكمة التي تعتبر أكثر فاعمية من حيث إجراء التنسيق بين المعطيات الداخلية والمتطلبات الخارجية للمؤسسة، بحيث يكون بمقدورها تجسيدها ميدانيا من خلال أداء المؤسسة					
إن وجود لجان المراجعة بالشركات باعتبارها إحدى آليات الحوكمة يزيد من فرص الشركات في زيادة الحصص التصديرية ، وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي وتحقيق منافع للإقتصاد القومي					
تخفيف حدة عدم التجانس بين إدارات الشركة المتعددة ، وزيادة قيمة المعلومات لدى العاملين مما يحقق منافع للموارد البشرية على مستوى الشركات ، وعلى المستوى القومي					
أن توافر الوثوقية والشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات يدعم القدرات التنافسية للشركات، مما ينعكس أثره على برامج					

				<p>خفض التكلفة ، والإرتقاء بجودة المنتجات ، وزيادة حصة الشركة التسويقية .</p>
				<p>إن وجود لجان المراجعة بالشركات يؤدي إلى ترشيد وقت مجلس الإدارة بالبعد عن التفاصيل للموضوعات التي سبق مناقشتها بلجنة المراجعة. وبالتالي التركيز على المتغيرات المؤثرة على إتخاذ القرارات</p>
				<p>زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثره على إرتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم، عدم مطالبية البنوك والمقرضين للشركات بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لثقتهم في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير المالية</p>
				<p>تدعيم إستقلال المراجع الخارجي بتوفير الضمان بالالتزام مجلس الإدارة بالعمل على أخذ ملاحظته موضع الإهتمام ، وتحقيق جودة عملية المراجعة وجودة الخدمات الأخرى التي يقوم بها المراجع الخارجي</p>